قائمة الشرف فى معركة الدستور

لا يمكن لأى مصرى أن يرفض المشاركة فى عملية وضع دستور يحدد اتجاهات مستقبل وطنه، أو ينسحب من هذه العملية، إلا لأسباب قهرية بل قاهرة. فالمشاركة فى صنع الدستور شرف، لكن بشرط لا بديل له وهو أن يكون هذا الدستور معبراً بحق عن مختلف فئات المجتمع، ومشرّفاً بالتالى لمن يشارك فى إخراجه على هذا النحو.

فإذا انحرفت عملية صنع الدستور عن الاتجاه الذى ينتج وثيقة توافقية بلا مغالبة أو هيمنة لفصيل واحد ودون إقصاء أو تهميش لأى من شرائح المجتمع واتجاهاته، أصبح الانسحاب منها ضرورة وطنية مثله مثل رفض المشاركة فيها منذ البداية. وعندئذ يكون هذا الانسحاب شرفاً لمن يقدم عليه ويتحمل مسؤوليته عندما تفشل جهوده من أجل دستور توافقى محترم يضمن الحقوق الأساسية لمختلف فئات المجتمع، وفى مقدمتها الضعفاء الذين يحتاجون إلى حماية دستورية صريحة وقاطعة.

وهذا هو ما حدث فى الجمعية التأسيسية التى بدأت بداية بدت معقولة فى مرحلتها الأولى، حين كان عملها تحضيرياً من خلال لجان نوعية. فرغم سوء إدارة الجمعية منذ اللحظة الأولى، ومحاولة ممثلى قوى الإسلام السياسى تغليب مرجعياتها الأيديولوجية، المستمد بعضها من توجهات طالبانية ووهابية، كان فى إمكان من يسعون إلى دستور لكل المصريين التأثير فى مسار عمل الجمعية اعتماداً على ثقافتهم ومعارفهم وقوة حججهم.

وكان عدد لا بأس به من ممثلى قوى الإسلام السياسى حريصين فى تلك المرحلة على الحوار.

غير أن الوضع بدأ فى التحول تدريجياً منذ سبتمبر الماضى، عندما تبين بشكل قاطع أنه لا مجال لإعادة مجلس الشعب السابق، وأن انتخابات برلمانية جديدة ستُجرى فور إصدار الدستور. وهنا، تحديداً، أخذت عملية صنع مشروع هذا الدستور تختلط لديهم بـ«فواتير» العملية الانتخابية وحسابات حصد الأصوات، والسعى إلى إنهاء الدستور دون توافق لإجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن قبل أن ينحسر ما بقى من شعبية «الإخوان».

ورغم ذلك ظل الحريصون على دستور لكل المصريين قابضين على الجمر، وساعين إلى توافق يفوّت الفرصة على من يريد افتعال معركة دستورية حول الشريعة الإسلامية لتكون أساسا لحملته الانتخابية.

وأبدى الحريصون على دستور لكل المصريين أقصى مرونة ممكنة للتوافق على مسألة الشريعة، والتزموا بوعدهم بالفعل فى ورقة خطفها من يتلاعبون بهذه المسألة وتهربوا من تعهدهم بأن تكون جزءاً من توافق على كل القضايا المختلف عليها، وفى مقدمتها الحقوق الاجتماعية للأغلبية الساحقة من شعبنا فلاحين وعمالا وموظفين وأصحاب معاشات ونساء وأطفالاً، والحريات التى تضمن عدم إخضاعهم للقهر مجدداً، وفى مقدمتها حرية الصحافة والتعبير والتظاهر والإضراب.

فقد نقض المتاجرون بمسألة الشريعة العهد بشأن هذه الحقوق والحريات التى لا يكون الدستور دستوراً إلا إذا وضع الضمانات اللازمة لحمايتها. وبعد مراوغات ومناورات، أُعلن فجأة فى الأسبوع الأول من نوفمبر الماضى جدول زمنى لإنهاء عمل الجمعية قبل نهاية الشهر نفسه. وعندئذ صار واضحاً لعدد غير قليل من أعضاء الجمعية أن النية مبيتة لخطف

دستور لا يليق بمصر. وهذا هو الرأى نفسه الذى انتهت إليه اللجنة الاستشارية الفنية للجمعية التأسيسية.

وقد بادر أعضاء هذه اللجنة بالانسحاب، مفتتحين قائمة الشرف فى معركة الدستور وهم الأساتذة والدكاترة: حمدى قنديل وصلاح فضل وحسن نافعة ومحمد السعيد إدريس وهبة رؤوف وكمال أبوالمجد وسعاد الشرقاوى وصلاح عز.

وتضم قائمة الشرف هذه أعضاء الجمعية الذين انسحبوا منذ اليوم الأول وهم: سامح عاشور وسمير مرقس وشهيرة دوس، ومن تلاهم بدءاً بمنال الطيبى قبل الانسحاب الجماعى الذى شمل ممثلين لأحزاب وهيئات ونقابات ومستقلين، وهم فؤاد بدراوى وبهاء أبوشقة وعبدالسيد يمامة وجورج مسيحة من حزب الوفد، ومحمد عبدالقادر نقيب الفلاحين، وأحمد ماهر منسق حركة 6 إبريل، والأنبا بولا والأب يوحنا قلتة والقس صفوت البياضى والمستشاران منصف سليمان وإدوارد غالب، وعمرو موسى وفاروق جويدة وعبدالجليل مصطفى ومحمد أنور السادات وجابر جاد نصار وسعاد رزق وسوزى ناشد ووحيد عبدالمجيد. وانضم إليهم بعد أيام منار الشوربجى ومحمد كامل وأيمن نور وعبدالعليم داوود وأشرف عبدالغفور.

فقد تحملوا جميعهم مسؤوليتهم الوطنية، وبذلوا جهودهم وفق طاقة كل منهم لتحقيق التوافق الذى لا يكون الدستور دستوراً فى غيابه. ولأنهم شاركوا فى عمل الجمعية من أجل مصر، فقد انسحبوا منها عندما تيقنو من أن المسيطرين عليها لا يريدون دستوراً لمصر وشعبها بل لفصيل واحد منه. ولهم أن يفخروا بموقفهم الذى سيحفظه لهم التاريخ فى قائمة الشرف.